النشرة الداخلية لوزارة المالية

حديث المالية

العدد ٦٠ | آب ٢٠١٦ | www.institutdesfinances.gov.lb

الموازنة... ليعودَ الإنتظام

كما في العامين السابقين ٢٠١٥ و٢٠١٦ ، رفعت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء هذا العام أيضاً مشروع الموازنة العامة لسنة ٢٠١٧، بعد أن أقرّت صيغته النهائية.

فلقد عملت الدوائر المختصة في الوزارة على إنجاز بنود هذا المشروع بالتشاور مع الوزارات والإدارات المعنية، وناقشت معها الإعتمادات التي تطلبها لتغطية نفقاتها، وحددت الواردات المتوقعة.

لقد سعينا، بالتعاون مع هذه الوزارات والإدارت، إلى الحدّ قدر الإمكان من النفقات غير الضرورية، حرصاً على إبقاء العجز عند نسبة معقولة، بحيث لا يتجاوز عجز ٢٠١٦. لكننا حاولنا، في المقابل، زيادة الإنفاق الإستثماري، ولو بقدر ضئيل، مستفيدين من أنخفاض أسعار النفط، وتالياً من تقلّص فاتورة عجز مؤسسة كهرباء لبنان التي تبقى، رغم ذلك، عبئاً ثقيلاً على الخزينة.

وما أودّ تأكيده أننا التزمنا وعدنا بتضمين مشروع موازنة ٢٠١٧ مشروع سلسلة الرتب والرواتب، وفق الصيغة التي تمّت مناقشتها في الجلسة العامة الاخيرة لمجلس النواب، وهي طبعاً قابلة للنقاش.

أما بالنسبة إلى الواردات، فالوزارة تواصل جهودها لتعزيزها، إن من خلال تفعيل تحصيل الضرائب، أو من خلال الإصلاحات في المديرية العام للشؤون العقارية، أو من خلال مكافحة تهريب المنتجات التبغية، أو أيضاً من خلال إصلاح مكامن الخلل في الجمارك.

إننا، في وزارة المال، نتمنى أن يتم إقرار مشروع الموازنة في مجلس الوزراء بأسرع وقت ممكن، حتى نتمكن من إحالتها على مجلس النواب، على أمل أن يقرّها قبل انتهاء المهلة الدستورية المحددة في تشرين الأول.

لقد حان الوقت ليعود الإنتظام إلى المالية العامة للدولة من خلال إقرار الموازنة، للمرة الأولى منذ العام ٢٠٠٥، ونحن كوزارة، نقوم بواجبنا الكامل في هذا الإطار.

علي حسن خليل
وزير المالية

مع "التبادل التلقائي للمعلومات"

لا "هريبة"... من الضريبة!

ماذا يعني انضمام لبنان إلى "المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لغايات ضريبية" والتزامه التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية؟ كيف سيؤثر ذلك على المكلّفين اللبنانيين، وعلى الدولة اللبنانية، وعلى المصارف؟

"حديث المالية" تلقي نظرة على الموضوع.

بيفاني وباتيا (في الوسط) خلال ورشة العمل

يوماً بعد يوم، ترتسم ملامح عالم ضريبي جديد من دون... جنّات ضريبية.

فالعالم كلّه يسعى اليوم إلى محاصرة وعزل تلك الجنّات أو الملاذات التي لجأ إليها كثرٌ من كل أنحاء العالم سعياً إلى التهرّب من "الضغط الضريبي" في بعض الدول المعروفة بضرائبها المرتفعة نظراً إلى تقديماتها الكبيرة لمواطنيها.

ففي هذه الجنّات، تحصل ثلاثة أنواع من العمليّات: الأول العمليّات التي تأتي من الأموال القذرة وتبييض الأموال كأموال الأنشطة الجرمية والإختلاسات والإثراء غير المشروع، والثاني العمليّات المرتبطة بالغش الضريبي والتهرّب الضريبي؛ أما النوع الثالث من العمليّات فهي تلك المسموح بها والمرتبطة بافادة الشركات من النظام الضريبي الأنسب لها. لكنّ استغلال بعض عمليّات الفئة الثالثة حوّل "الجنّات الضريبيّة" ومراكز الـ"أوف شور" تدريجاً إلى أماكن مشبوهة فبدأت "منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية" بالضغط عليها لإدخالها في النظام العالمي الجديد القائم على شفافيّة الأعمال وتبادل المعلومات الماليّة والمصرفيّة.

التتمة ص ٢

في هذا العدد أيضاً

الإدارة العليا يجب أن تتبنى نتائج التدقيق الداخلي وأن تعملَ على تطبيق المقترحات الناجمة عنه ٤
... يا مسؤولي الصفقات العامة انتبهوا: اذكروا قيمة الـ TVA بوضوح
في دفاتر الشروط ومشاريع العقود ٦
نحو نظام حديث لإدارة الأراضي في لبنان ٩
مراقبُ ضرائب "مُكلّفٌ" رَفْعَ... اسم لبنان! ١١

تصدر عن:
المعهد العالي للمالية
معهد باسل فليحان المالي
INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
الجمهورية اللبنانية وزارة المالية

تتمة ص ١

من ورشة العمل

تطوّر التعاون الضريبي

في الواقع، قبل نحو ثلاثين عاماً، توقع الخبراء ما يحصل اليوم من تعاون دولي في المجال الضريبي، وأن يصبح كل مكلّف يقصد إحدى هذه الملاذات الضريبية مشبوهاً ومعرّضاً لإجراءات دقيقة.

وتطوّرت العلاقات الضريبيّة الدوليّة من معاهدات تلافي الازدواج الضريبي بين الدول، إلى سعي منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإيجاد التناغم بين القواعد الضريبية للدول، ثم إلى تبادل المعلومات "عند الطلب" (On Request Standard) تطوّر إلى تبادل سنوي للمعلومات، وصولاً إلى إقرار قانون الإمتثال الضريبي لحسابات الأميركيين الخارجية "فاتكا" في الولايات المتّحدة عام ٢٠١٠ والذي أدى دوراً محفّزاً للانتقال إلى "غاتك" أو النسخة العالمية من "فاتكا"، القائم على التبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة بين الدول (Common Reporting Standard أو CRS).

ومن شأن فرض معيار دولي لتعزيز التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية بين الدول أن يحد من الملاذات الضريبية ومن التهرّب الضريبي، ويتيح للدول تحصيل ملايين الدولارات من المداخيل الفائتة من خلال تعزيز جباية الضرائب وتطبيق الغرامات . وبالتالي، بعد اليوم، وأينما كانت أموال المكلّف مودعة، وإلى أية دولة انتمى، يمكن القول إن لا "هربة" من الضريبة.

انضمام لبنان إلى "المنتدى العالمي"

فاعتباراً من سنة ٢٠١٨ ستصبح كل دولة ملزمة تأمين المعلومات المطلوبة لدى المصارف والمؤسسات المالية على أراضيها وذلك لأغراض ضريبيّة في إطار قانوني يتم بين الحكومات فقط.

ولأن هذا الاتجاه العالمي "لا يمكن تجنّبه" بل ينبغي على لبنان "التماثل مع وضع ضريبي عالمي جديد"، يندرج "في إطار العولمة وهو نتيجة طبيعية لها"، بحسب مدير المالية العام في وزارة المال آلان بيفاني، طلبت وزارة المال في ٢٣ نيسان انضمام لبنان إلى "المنتدى الدولي للشفافية وتبادل المعلومات لغايات ضريبية" (Global Forum) الذي يُعنى بالتبادل الضريبي على المستوى الدولي، بعد أن أقرّ مجلس النواب القانون المُعجّل الرقم ٤٣ عن "تبادل المعلومات الضريبية" والذي يجيز لوزير المال عقد أو الانضمام الى اتفاقات ثنائية أو متعددة الطرف لتبادل المعلومات المتعلّقة بالتهرّب الضريبي أو الاحتيال الضريبي. وبالفعل، أعلنت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أيار الفائت أن لبنان انضم إلى المنتدى العالمي ووقع اتفاق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية الذي انضمت إليه نحو ١٠٠ دولة حتى الآن.

خطوة مهمة

والواقع أن توقيع لبنان المعاهدة الدولية الخاصة بتبادل المعلومات يشكّل خطوة مهمة في ما يتعلق بمكافحة التهرب الضريبي، ويعزز سمعة لبنان وصدقيته. وبانضمام لبنان إلى هذا المسار الدولي، تفادى خطر إدراجه على أي لائحة سوداء موقتاً، إذ أكّد احترامه القوانين الدولية أو قوانين الدول التي يتعاطى معها مصرفياً وتجارياً، على أن يستكمل ذلك بتنفيذ متطلبات المرحلة الثانية ضمن المهل المحددة.

وإذا كان يُفترض أن يترجم ذلك عملياً بقدرة أكبر على اجتذاب الرساميل الأجنبية والاستثمارات والودائع ويؤثر على إيجاباً على تقويم المخاطر السيادية، فإن انضمام لبنان إلى "غاتكا" يشكّل كذلك فرصة للبنان، إذ قد يؤدي إلى عودة رساميل اللبنانيين المودعة في الخارج. ومن المتوقع أن يلجأ كثر من اللبنانيين المقيمين في الدول الأخرى إلى تبديل مكان إقامتهم الضريبي تفادياً للوقوع تحت أحكام نظام "غاتكا".

فبموجب انضمام لبنان إلى "المنتدى العالمي"، وعملاً بمبدأ توازي تبادل المعلومات بين الدول، سيتبيّن للمقيم في لبنان أنّ معلوماته الماليّة العائدة إلى ودائعه وحساباته في الخارج، بما فيها تلك الإئتمانية (Trust)، قد أصبحت لدى الدولة اللبنانيّة التي يمكنها ان تحاسبه ضريبياً بصورة رجعية (ضمن حدود مرور الزمن على حق التدارك) على أي تخلّف عن تسديد الضريبة المتوجبة عليه على عائدات محققة خارج لبنان على رساميله المنقولة ، على ما يشرح رئيس الجمعية اللبنانيّة لحقوق المكلّفين (ALDIC) المحامي الضريبي كريم ضاهر خلال ندوة نظّمها معهد المال والحوكمة التابع للمعهد العالي للأعمال (ESA) مع الجمعية والمجلة الضريبية اللبنانية خلال حزيران الفائت.

وبحسب ضاهر، ثمة اعتقاد خاطىء لدى كثر في لبنان أن لا داعي للقلق على سرية أعمالهم ومداخيلهم وحساباتهم، بما أنّ هذا التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية الذي ستكون المصارف اللبنانية ملزمة به اعتباراً من أيلول ٢٠١٨ وفق نظام "غاتكا"، لن يطال سوى غير المقيمين في لبنان. لكنّهم ينسون أن هذه المعلومات المتبادلة يمكن في الواقع أن تطال عمليّات حصلت مع مقيمين في لبنان.

تحدّ للمصارف

أما بالنسبة إلى المصارف، فإن عليها مواكبة المشهد الجديد تقنياً،لكي يكون في وسعها تطبيق العناية الواجبة (Due Diligence)، ويتوجب عليها تالياً تحسين أنظمة المعلوماتيّة، واعتماد "الفرز الآلي"، واستخراج المعلومات الشخصيّة الضريبيّة والمعلومات الماليّة إلكترونياً، واعتماد نظام معلوماتي يُمكنِن ملفات "إعرف عميلك" مع استخراج إلكتروني لها. وما سيساعد المصارف أنها اعتادت على آليات تطبيق نظام "فاتكا" الذي دخل حيّز التنفيذ، وخصوصاً أن ثمة الكثير من التشابه بين ما يتطلبه "فاتكا" و"غاتكا". كما إن ثقافة الاستعلام عن العملاء باتت مألوفة من المصارف

جانب من المشاركين

التي سبق أن طبقت متطلبات قانون "فاتكا" الأميركي، فيما بات العملاء أنفسهم أيضاً يتقبّلون إعطاء كلّ المعلومات المطلوبة.

الخطوات المقبلة

ولكن ماذا الآن؟

رغم إقرار لبنان العام المنصرم القوانين المالية التي جنّبته إدراج اسمه على اللائحة السوداء للدول غير المتعاونة ضريبياً، يبقى على مجلس النواب إقرار أربعة مشاريع قوانين لكي يتجنب مجدداً هذه اللوائح. وبحسب بيفاني، على لبنان أن يكون جاهزاً "في الأشهر القليلة المقبلة" لاتفاق التبادل التلقائي للمعلومات، "نظراً إلى أن البدء بتطبيق التبادل في أيلول ٢٠١٨ سيشمل السنة السابقة". ويضيف: "لكي نتفادى اللائحة السوداء مجدداً علينا أن نحرص قبل ايلول ٢٠١٦ على الإنتقال إلى المرحلة الثانية (...) وهذا يتطلب خطوات عدة منها توقيع الإتفاق المتعدد الطرف للمساعدة المتبادلة في المجال الضريبي، وإقرار عدد من مشاريع القوانين الجاهزة في أسرع وقت ممكن". ويشدد على أهمية "عدم إضاعة المزيد من الوقت"، وعلى ضرورة "ألاّ يكون لبنان الأخير في الدخول إلى هذا النظام الدولي". ويتابع: "علينا تنظيم تبادل المعلومات وقوننته لأنّنا إن لم نقم بذلك فهو سيحصل في كلّ الأحوال بطريقة فوضويّة يستحسن تجنّبها".

ويقول بيفاني في هذا الصدد: "المهل المعطاة هي مهل مفروضة على العالم كلّه، وبالتالي كلّما تأخّرت دولة عن الالتزام أصبحت معرّضة لأن تُدرج على اللوائح السوداء". ويضيف: "نحن في الوقت الحاضر بحاجة إلى تشريع في شأن التبادل عند الطلب، وبحاجة إلى معاهدة والتطبيق لجهة التبادل التلقائي وكل هذه القضايا نعمل عليها".

أما الأمينة العامة للمنتدى الدولي مونيكا باتيا فقالت خلال زيارتها بيروت في ١٢ تموز الفائت: " نحن نراقب كيفيّة تطبيق لبنان لهذه المعايير وعليه إقرار عدد من القوانين قبل نهاية السنة". وأضافت: المعايير الجديدة التي وضعتها منظّمة التعاون والتنمية الاقتصادية للتبادل التلقائي للحسابات الماليّة لا تنجح إلا إذا طُبّقَت حول العالم لذا على كل دول العالم الصغيرة أو الكبيرة الالتزام بهذه المعايير".

ورشة عمل

وخلال زيارة باتيا التي استمرت يومين، نظمت وزارة المال بالتعاون مع المنتدى الدولي ورشة عمل عن التبادل التلقائي للمعلومات، شارك فيها بيفاني ممثلاً وزير المال علي حسن خليل، إضافة إلى باتيا والخبيرين دونالد غودفراي وحكيم حمادي. وقد حضر هذه الورشة نحو ٢٠٠ شخص بينهم أعضاء اللجنة المكلفة التنسيق مع المنتدى، والمسؤولون عن الوحدات الضريبية في مديرية المالية العامة وممثلون عن مصرف لبنان وهيئة التحقيق الخاصة ولجنة الرقابة على المصارف وجمعية المصارف. وتضمنت ورشة العمل عرضاً لأهداف المنتدى، وآليات تقويم الدول المعتمدة من قبله، والمهل التي يقتضي على الدول مراعاتها، والآثار السلبية الناتجة عن عدم إلتزام الدول بالمعايير المعتمدة من قبل المنتدى.

وزارت باتيا والوفد المرافق لها كلاً من رئيس مجلس الوزراء تمّام سلام ووزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية مصارف لبنان وبحثت معهم في متطلبات المنتدى وكيفية التعاون مع الدولة اللبنانية في هذا الإطار.

السرية المصرفية

ومع أن ثمة من يقول إن نظام السريّة المصرفيّة لم يعد قابلاً للحياة وينبغي أن يتحوّل نحو السريّة المهنية، يطمئن بيفاني إلى أن انضمام لبنان إلى التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية لا يعني نهاية السرية المصرفية فيه، إذ أن الحسابات المصرفية تبقى سرّية لمقيم لبناني ليست لديه علاقة مع الخارج. ويقول بيفاني في هذا الصدد: "التبادل التلقائي للمعلومات يبقي السريّة المصرفيّة على كل الناس المقيمين في لبنان لأنّ التبادل التلقائي ليس معنياً به إلا غير المقيم وبالتالي الجزء الأكبر من السرية المصرفية سيبقى قائماً". وبحسب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فإن مقولة إن تبادل المعلومات يُلغي السرية المصرفية "تجافي الحقيقة، إذ قد لا تتعدى الحسابات المعنية ٣ إلى ٤ آلاف حساب من أصل ملايين الحسابات".

"آلية تدقيق ملفات الضريبة على الرواتب والاجور"

في إطار التعمّق في بعض النقاط المتعلقة بالضريبة على الرواتب والأجور والتأكد من اعتماد منهجية تدقيق موحّدة لأعمال المكلفين، نظّم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي بالتعاون مع الادارة الضريبية ورشة عمل حول "آلية تدقيق ملفات الضريبة على الرواتب والاجور" بمشاركة أكثر من ١٨٠ مراقباً رئيسياً ومراقب ضرائب في مختلف الماليات والدوائر الضريبية.

تناولت الورشة كل الاجراءات الخاصة بقانون الضريبة على الرواتب والاجور لاسيما الإعفاءات والمنافع الخاضعة وآلية احتساب التنزيل العائلي للمستخدم/الأجير. كذلك ناقشت الورشة منهجية تدقيق أعمال المكلف في ما خص ضريبة الدخل على الرواتب والأجوروالصعوبات في مجال تكليف الضريبة على الرواتب والأجور وتحصيلها. تولّى إدارة الجلسات رئيس دائرة الضريبة على الرواتب والأجور ايلي أبي عاد ومراقب الضرائب الرئيسي سعد قليلات.

خلال ورشة "تدقيق ملفات الضريبة على الرواتب والأجور"

ستة موظفين لبنانيين شاركوا في ورشة عمل في فرنسا

الإدارة العليا يجب أن تتبنى نتائج التدقيق الداخلي وأن تعملَ على تطبيق المقترحات الناجمة عنه

شارك ستة موظفين من وزارة المال اللبنانية إلى جانب نظراء لهم من دول افريقيا الفرنكوفونية، في ورشة عمل أقامتها مديرية المالية العامة الفرنسية في مركز مونتروي (فرنسا) ، بين ١١ و ٢٠ نيسان الفائت.

صورة تذكارية للمشاركين في الورشة الفرنسية وبينهم وفد وزارة المال اللبنانية

والموظفون الذين شاركوا في الدورة هم رئيس دائرة خدمات الخاضعين الدكتور روجيه لطفي ورئيس دائرة ضريبة الدخل سلام عيدو ورئيسة دائرة المحاسبة سيلفي نصر رئيسة دائرة التدقيق والصرف رنا بو كروم وهالة دكروب (رئيسة قسم في دائرة التحصيل) وسارة بو عتمة (مراقبة ضرائب رئيسية بالتكليف). وتناولت ورشة العمل موضوع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر سواء من الناحية النظرية لجهة والتعاريف والأسس، أو من الناحية التطبيقية والعملية في ما خص التجربة الفرنسية، على ما أفاد الموظفون اللبنانيون المشاركون فيها.

هيئة إدارة المخاطر والتدقيق

ومن المواضيع التي تناولتها ورشة العمل عرض عن هيئة إدارة المخاطر والتدقيق (Mission Risques et Audit) التابعة مباشرة لمدير المالية العام. وبحسب الشرح، يمكن الإدارة أن تختار بين اسناد مهمة تطبيق التدقيق الداخلي، إلى شركات تدقيق عالمية، ولفترة محدودة، علماً أنحسنات هذا الخيار تتمثل في أن هذه الشركات مستقلة عن الإدارة كلياً، أو إلى موظفين من داخل الإدارة، تابعين لهيئة إدارة المخاطر والتدقيق وليس للدوائر والمديريات المختلفة المراد تدقيقها. وفي مطلق الأحوال، يجب أن تتبنى الإدارة العليا نتائج التدقيق الداخلي، وتعمل على تطبيق المقترحات ومتابعة هذا التطبيق. كذلك على المدقّقين ان يتمتعوا بالخبرة والموضوعية والمهارة.

التدقيق الداخلي

وعرّفت الورشة بالتدقيق الداخلي (Audit interne)، مشيرة إلى أن تطبيق أسس التدقيق الداخلي ومبادئه تطوّر، فمن نشاط يتركز أساسا على الأمور المالية والمحاسبية وصل إلى كامل المستويات التشغيلية.

المراقبة الداخلية المحاسبية والمالية

ووفق ما تم شرحه في ورشة العمل، ترتكز المراقبة الداخلية المحاسبية والمالية (Contrôle interne comptable et financier) على العملية الآتية:

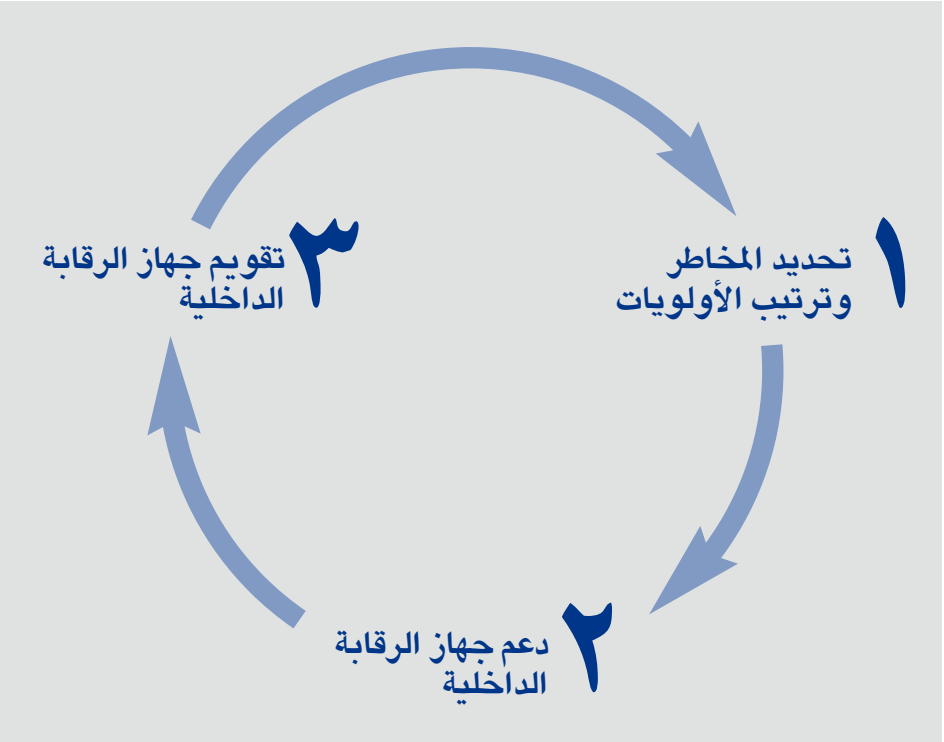

> من شأن الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية أن تساعد المحتسب المركزي على مراقبة تنفيذ الموازنة بمراحلها كافة، وتحديد مواضع الخلل

ويتبين من الرسم التوضيحي أعلاه، ان الرقابة عملية ديناميكية يقتضي تقويمها وتعديل مكوناتها باستمرار. ومن شأن الرقابة الداخلية المحاسبية والمالية أن تساعد المحتسب المركزي على مراقبة تنفيذ الموازنة بمراحلها كافة، وتحديد مواضع الخلل.

دور ديوان المحاسبة

وشرح المحاضرون في ورشة العمل أن دور ديوان المحاسبة وعمله تطورا من المراقبة اللاحقة لناحية انطباق العمليات على القوانين والأنظمة المرعية الإجراء (Audit de Conformité et de régularité) إلى مراقبة الأداء (Audit de Performance) وذلك بمراجعة أجهزة الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في كل من الإدارات والمؤسسات العامة، وتقويمها وتحليل نتائجها، حتى أن ديوان المحاسبة يشجع على تطوير هذه الأجهزة.

دور التفتيش المالي

وتناولت ورشة العمل أيضاً دور التفتيش المالي، وهو دور تطوّر في فرنسا من الرقابة التقليدية البحتة (Contrôle) إلى دور الرقابة والتدقيق وإجراء الدراسات وتقديم النصائح لصالح وزير المالية حول السياسات المالية (études, conseils, audit et contrôle) بحيث ان مهمة قيامه بعمليات التقويم وإسداء النصيحة تستنفد وحدها نحو ٩٠ في المئة من وقت المفتشين، وفي حين أن ٦ في المئة من وقتهم يبذل لأعمال التفتيش والرقابة التقليدية.

نطاق التدقيق الداخلي

وبالنسبة إلى نطاق التدقيق الداخلي، تم تناول النقاط الآتية: نطاق الرقابة وأدوات الرقابة الداخلية، والتدقيق الداخلي وتقييم المخاطر, والتبادل.

إعداد ملف التدقيق الداخلي

ومن خلال حالة تطبيقية، تعرّف المشاركون في ورشة العمل على المراحل الثلاث التي يمرّ بها التدقيق الداخلي، وهي الآتية:

- مرحلة التحضير: حيث يتم تحضير امر المهمة الذي يتضمن اسم المدقق والمشرف على عملية التدقيق، وتاريخ بدء العمل ومدة التدقيق. كذلك يتم تحديد نطاق عملية التدقيق بموجب كتاب رسمي يحاط علما به الطرف موضوع التدقيق. بالاضافة الى ذلك، ينبغي القيام بالاعمال التحضيرية الضرورية لتبيان وضعية الطرف موضوع التدقيق من خلال الهيكلية الادارية وبيان المخاطر لديه وتقويم نتائج التدقيق الداخلي وهي معلومات ممكننة وبمتناول المدقق.
- التدقيق الميداني: بعد الانتهاء من المرحلة التحضيرية يجري المدقق التدقيق الميداني حيث يتولى تقويم الرقابة الداخلية ومسار الانشطة ومدى تطابقها مع الانظمة والاهداف الموضوعة، مستندا في ذلك على الاعمال التحضيرية التي سبق انجازها ليصل الى استنتاجاته السلبية والايجابية ويطلع عليها الجهة موضوع التدقيق.
- مرحلة التقويم: يتم وضع تقرير اولي بالاستنتاجات المستخلصة من التدقيق ويعطى الطرف الآخر مدة ٣٠ يوما للاجابة عنها قبل وضع التقرير النهائي والاجتماع بالطرف المدقق واصدار التوصيات ومتابعة تنفيذها.

منعاً لأي التباس عند التلزيم

يا مسؤولي الصفقات العامة انتبهوا: قيمة الـ TVA يجب أن تُذكَر بوضوح في دفاتر الشروط ومشاريع العقود

يا مسؤولي الصفقات العامة في الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات واتحادات البلديات، انتبهوا: عند تنظيم دفاتر الشروط ومشاريع العقود مع المتعهدين الذين ينفذون أشغالاً لصالح الجهات التي تمثلونها، يجب أن تُذكَر بوضوح، منعاً لأي إلتباس عند التلزيم، قيمة الصفقة بالإضافة إلى قيمة الضريبة على القيمة المضافة (TVA). كذلك انتبهوا إن كانت هذه الضريبة محتسبة ضمن قيمة الصفقة أو كانت مضافةً إليها. واعلموا أن الضريبة على القيمة المضافة تستحق عند توقيع الكشف من قبل آخر جهة تكون هي المخوّلة إعطاء الموافقة النهائية على الكشف.

من ورشة عمل عن الموضوع

في ما يأتي بعض التوضيحات في هذا الشأن:

متى تتوجّب الضريبة على القيمة المضافة في الصفقات العامة؟

عملاً بأحكام المادة ٢٢ من القانون رقم ٣٧٩ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٤ (الضريبة على القيمة المضافة) وتعديلاته المتعلقة بتاريخ إستحقاق الضريبة، وحيث تبين أن الجهة المستفيدة من الأشغال كالإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات واتحادات البلديات تقوم بمطابقة الأشغال المنجزة مع الشروط الواردة في العقد القائم بينها وبين المتعهد، لا سيما لناحية السعر أو الكمية أو المواصفات، مما قد يؤدي أحياناً إلى حصول تعديلات على الكشوفات وتأخير في دفع مستحقات المتعهدين، لذلك تستحق الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لكشوفات المتعهدين الذين ينفذون أشغالاً لصالح الإدارات العامة وسائر أشخاص القانون العام ولاسيما منها الإدارات والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات واتحادات البلديات، عند توقيع الكشف من قبل آخر جهة تكون هي المخوّلة إعطاء الموافقة النهائية على الكشف قبل أن يصار إلى إرساله للدفع من قبل الجهة المعنية بالدفع، ثم تقوم الجهة المعنية بالدفع بإعلام المتعهد المستفيد من الكشوفات بتاريخ هذه الموافقة النهائية المذكورة في البند أولاً أعلاه، كي يستطيع إصدار فاتورة مطابقة لأحكام المادة ٣٨ من القانون بقيمة الأشغال المسلّمة، وبالتالي تستحق الضريبة على القيمة المضافة بهذا التاريخ.

ما هي الإشكاليات التي يمكن أن تواجه عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الصفقات العامة؟

الإشكاليات التي يمكن أن تواجه عملية تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في الصفقات العامة هي:

- عند تنظيم دفاتر الشروط ومشاريع العقود، يجب ذكر قيمة الصفقة بالإضافة إلى قيمة الضريبة على القيمة المضافة بشكل واضح منعاً لأي إلتباس عند التلزيم.
- خضوع المتعهد للضريبة على القيمة المضافة بتاريخ لاحق لتاريخ إبرامه عقداً مع إحدى الإدارات العامة.
- كيفية إحتساب قيمة الصفقة عند توافر حق حسم الضريبة على القيمة المضافة لدى الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات.
- تاريخ إستحقاق الضريبة على القيمة المضافة

ما هي النقاط التي يجب على الجهة الحكومية الشارية (ادارات ومؤسسات عامة وبلديات) التنبّه اليها في هذا المجال؟

على الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات التنبه إلى دفاتر الشروط ومشاريع العقود وما إذا كان ملحوظاً فيها قيمة الضريبة على القيمة المضافة إن كانت محتسبة ضمن قيمة الصفقة أو كانت مضافةً إليها.

متى تطبّق الاعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة لاسيما بالنسبة للعمليات الممولة من جهات خارجية؟

تعفى من الضريبة مع حق الحسم عمليات تسليم الاموال وتقديم الخدمات الى الادارات والمصالح العامة والبلديات في ما يخص الجزء الممول من مصادر خارجية على شكل قروض او هبات. كما تعتبر عمليات معفاة من الضريبة مع حق الحسم، عمليات تسليم الأموال وتقديم الخدمات المتعلقة بتنفيذ مشاريع ممولة من مصادر خارجية على شكل قروض أو هبات بموجب اتفاقيات معقودة بين الحكومة اللبنانية وجهات أجنبية والتي تنفذ من قبل الجهة المقرضة أو المانحة أو من يمثلها بموجب الاتفاقية، وذلك لصالح الإدارات والمصالح العامة والبلديات.

ونظراً لوجود اتفاقيات تمويل معقودة بين الحكومة اللبنانية وجهات خارجية تنص صراحة على إعفاء تنفيذ التمويل من كافة الضرائب أو من الضريبة على القيمة المضافة على الأقل، لذلك تعفى من الضريبة على القيمة المضافة عمليات الاستيراد الحاصلة تنفيذا لعقود ممولة من جهات أجنبية على شكل هبات أو قروض، بموجب اتفاقيات معقودة بين الحكومة اللبنانية وجهات أجنبية تنص على إعفاء تنفيذ القرض أو الهبة من أي ضريبة في لبنان، ويطبق هذا الإعفاء سواء تم الاستيراد مباشرة من قبل الإدارة أو المصلحة العامة أو البلدية المستفيدة من التمويل الخارجي، أو تم الاستيراد من قبل الشخص الذي حصل على إلتزام تنفيذ العقد من قبل الإدارة أو المصلحة العامة أو البلدية المستفيدة من التمويل الخارجي أو من قبل الجهة المانحة أو المقرضة، وذلك شرط تأمين مستندات معينة ملحوظة ضمن النصوص التشريعية الخاصة بها.

في حال وقوع اشكال حول تطبيق الضريبة في الصفقات العامة، من هي الجهة الرقابية المولجة البتّ بهذا الموضوع؟

يبت ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي القضايا والمسائل المالية المتعلقة بتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في إطار الرقابة وابداء الرأي.
يحق للمكلفين الاعتراض على التكليف امام الادارة الضريبية ولجان الاعتراض ومجلس شورى الدولة وفق الاصول.

أين يمكن للشركات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة والجهات الحكومية الشارية الاطلاع على التعليمات المتعلقة بهذا الموضوع؟

يمكن للشركات والمؤسسات المتعاقدة مع الدولة والجهات الحكومية الشارية الإطلاع على التعليمات وكافة النصوص والتشريعات المتعلقة بهذا الموضوع على الصفحة الإلكترونية الخاصة بوزارة المالية أم الحصول عليها مباشرةً من دائرة خدمات الخاضعين في الضريبة على القيمة المضافة.

الضريبة على القيمة المضافة تستحق عند توقيع الكشف من قبل آخر جهة مخوّلة إعطاء الموافقة النهائية

أكّد أنها "بداية نحو الوصول الى الشباك الموحّد في الوزارة"

خليل: ٨ خدمات إلكترونية جديدة في مديرية المالية العامة

قال وزير المال علي حسن خليل في حديث إلى صحيفة "النهار" نشر في ٢٤ تموز الفائت إن الوزارة أنجزت مجموعة من الخدمات التي تسمح بتخفيف الاحتكاك بين المواطن والإدارة "بما يخفّف الى حدّ ما من نسبة الهدر أو الرشوة".

وأشار خليل إلى أن هذه الخدمات "تخوّل المواطن الاطلاع على ملفه العقاري والحصول على افادة عقارية وغيرها من الخدمات".

ورأى خليل أن الأهم هو ما سينجز على مستوى مديرية المالية، كاشفاً عن "نحو ٨ خدمات الكترونية جديدة في الوزارة تتعلق بتسديد الضرائب بواسطة بطاقات الائتمان أو المصارف وغيرها".

وأكّد خليل أن "هذه الانجازات هي بداية نحو استكمال خطوتين: الحكومة الالكترونية على مستوى كل دوائر وزارة المال، والوصول الى الشباك الموحّد في الوزارة الذي يخوّل المواطن أن ينجز كل معاملاته المتعلّقة بإدارات الوزارة".

من جهة أخرى، أشار خليل الى أن الوزارة حوّلت بين الأعوام ٢٠١٠ و٢٠١٥ نحو ١٠ مليارات دولار لسدّ عجز الكهرباء، معتبراً أنه مبلغ كاف "لتأمين ضعف حاجة لبنان من الانتاج، وتالياً هذا يؤكد أن لدينا مشكلة بنيوية وأساسية في موضوع الكهرباء التي تشكل ما نسبته ٨٪ من مجموع الانفاق، فيما تتوزّع البقية كالآتي: ٣٥٪ رواتب واجوراً و٣٤٪ فوائد لخدمة الدين العام و٤٪ نفقات استثمارية و١٩٪ نفقات جارية". وشدد الوزير خليل على أن "لا بدّ من اعادة النظر جذرياً بالواقع القائم وايجاد حلول حقيقية لمسألة الكهرباء".

وأعلن خليل أنه قدم الى مجلس الوزراء "عدداً من التصورات البنيوية في شأن الجمارك ستتم مناقشتها في مرحلة لاحقة، وسيلمس المواطنون مجموعة من الاجراءات التي ستتخذ قريباً".

المعياران الدوليان الرقمان ١٦ و٣٦ من أجل محاسبة... "على الأصول"!

تعمل الأصول الملموسة الطويلة الأجل على مساعدة المنشأة في القيام بأنشطتها الرئيسية، حيث يتم إستخدام هذه الأصول في تسيير أعمال المنشأة، أي في عمليات إنتاج البضائع والخدمات أو توريدها، أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية. وتكاد لا تخلو موازنة أي منشأة، مهما كانت طبيعة عملها، من وجود أحد بنود الممتلكات والمباني والمعدات، والتي تطلق عليها في كثير من الأحيان تسمية الأصول الثابتة. وبما أن هذه الأصول تقدم منافع إقتصادية للمنشأة لأكثر من فترة واحدة، تتم رسملة هذه الأصول ويجري توزيع تكاليفها على مدار عمرها الإنتاجي، وهو ما تطلق عليه تسمية الإهتلاك، وبما ينسجم مع نمط المنافع التي تحصل عليها المنشاة نتيجة إستخدام هذه الأصول، وهذا ما يبرر وجود طرق اهتلاك عدّة، كطريقة القسط الثابت والقسط المتناقص وطريقة وحدات النشاط، وغيرها.

ونظراً للإنتقادات الكثيرة التي وجهت إلى مبدأ التكلفة التاريخية، وزيادة الإتجاه لتعزيز مفهوم أو خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية، فقد ازداد الإتجاه نحو مفهوم القيمة العادلة عند قياس قيمة الأصول والمطلوبات بتاريخ معين، مما يساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في فهم ومعرفة المركز المالي للمنشاة وأدائها المالي خلال فترة معينة بشكل موثوق به وملائم، بما يمثل الواقع. وحتى تظهر الأصول الواردة في قائمة المركز المالي على حقيقتها وبالقيم القابلة للإسترداد لها، يجب التحقق من عدم انخفاض قيمة هذه الأصول عن قيمتها الدفترية، وبالتالي يتم الإعتراف بخسارة الإنخفاض أو التدني في بيان الدخل.

فمعيار المحاسبة الدولي الرقم (١٦) يهدف إلى وصف المعالجة المحاسبية للممتلكات والمباني والمعدات، ويشمل ذلك توقيت الإعتراف بالأصول وتحديد مبالغها المسجلة (الدفترية) وتحديد أعباء الإهتلاك وخسائر الإنخفاض في القيمة الواجب الإعتراف بها وكذلك بيان متطلبات الإفصاح. كذلك يهدف معيار المحاسبة الدولي الرقم (٣٦) إلى التأكد من عدم تسجيل الأصول بقيمة تزيد عن مبلغها القابل للإسترداد Recoverable Amount، فإذا كانت القيمة المسجلة Carrying Amount للأصل تزيد عن القيمة القابلة للإسترداد، يتم الإعتراف بخسارة تدني قيمة الأصول وتكوين مجمع لخسارة إنخفاض القيمة. ويوضح هذا المعيار الحالات التي يمكن فيها للمنشأة عكس خسارة انخفاض القيمة للأصول التي سبق وتم الإعتراف بتدني قيمتها.

أهداف المعيار التعليمية

وتركّز أهداف المعيار التعليمية على الآتي:

- التعرف على الأهداف الرئيسية لمعيار المحاسبة الدولي الرقم (١٦) ولمعيار المحاسبة الدولي الرقم (٣٦).
- بيان نطاق المعيار المحاسبة الدولي الرقم (١٦) والرقم (٣٦).
- توضيح الشروط الواجب توافرها للإعتراف وتسجيل قيمة الممتلكات والمباني والمعدات.
- بيان التكاليف الواجب تحميلها للممتلكات والمباني والمعدات عند تملكها.
- بيان التكاليف التي تعتبر تكاليف غير مباشرة ويجب قيدها كمصروف في بيان الدخل وبالتالي عدم تحميلها للمتلكات والمباني والمعدات عند تملكها.
- بيان المعالجة المحاسبية لنفقات الصيانة الإيرادية والرأسمالية.
- عرض للأسس الواجب مراعاتها لإهتلاك الممتلكات والمباني والمعدات.
- عرض المؤشرات الخارجية والداخلية الرئيسية التي اقترحها معيار المحاسبة الدولي الرقم (٣٦) كأساس لتحديد مدى وجود إنخفاض في قيمة الأصول.
- بيان الخطوات الواجب القيام بها لاحتساب خسارة تدني الأصول.
- بيان كيفية الإعتراف بخسارة تدني الأصل وفق نطاق المعيار الرقم (٣٦).
- توضيح كيفية تقدير القيمة قيد الإستعمال للأصل.
- توضيح المقصود بوحدات توليد النقد وكيف يتم تقدير خسارة التدني لهذه الوحدات.
- بيان المعالجة المحاسبية لتحديد خسارة تدني الشهرة، وكيف تتم معالجة هذه الخسارة.
- عرض توقيت اختبار انخفاض القيمة.
- بيان الإفصاحات التي يتطلبها معيارا المحاسبة الدوليان الرقم (١٦) والرقم (٣٦).

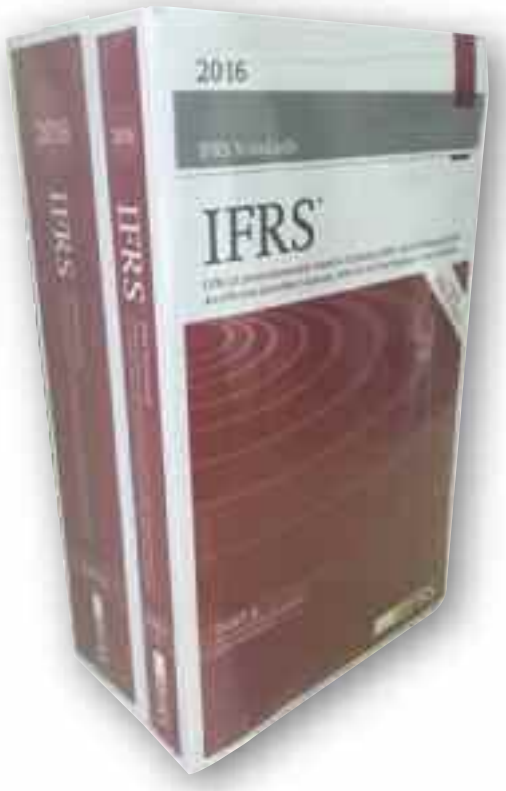

مشروع من ٥ مكوّنات ينفّذ في ٥ سنوات بكلفة ٥٠ مليون دولار

نحو نظام حديث لإدارة الأراضي في لبنان

من خمسة مكوّنات رئيسية، يتألف مشروع تحديث نظام إدارة الأراضي في لبنان الذي تعمل على وضعه المديرية العامة للشؤون العقارية بالتعاون مع البنك الدولي. وهذا المشروع الذي تستغرق مرحلة تنفيذه خمس سنوات، بميزانية مبدئية قد تبلغ ٥٠ مليون دولار أميركي، يشكل المرحلة الأولى من برنامج شامل يُعنى بتحديث إدارة الأراضي ويمتد على ١٠ سنوات.

الوزير علي حسن خليل مجتمعاً مع وفد البنك الدولي بحضور عدد من المسؤولين اللبنانيين المختصين

استكمالًا للتعاون الذي بدأ في العام ٢٠١٤ بناءً لطلب من وزير المال علي حسن خليل، والذي يهدف إلى تحديث نظام إدارة الأراضي في لبنان، زار فريق تابع للبنك الدولي المديرية العامة للشؤون العقارية من ١١ إلى ١٩ نيسان ٢٠١٦.

وعقد الفريق خلال زيارته الأخيرة لقاءات عدّة شملت كل الجهات المعنية، وهي المديرية العامة للشؤون العقارية، ومديرية الواردات، والبلديات، ومكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، والجيش اللبناني، بالإضافة إلى العديد من الجهات الحكومية وغير الحكومية. كذلك كانت للفريق زيارات ميدانية لمكاتب السجل العقاري والمساحة في بعبدا وجونيه وبيروت، ومالية جبل لبنان، ومكتب مدير الواردات في بيروت، فضلاً عن بلدية بيروت.

هدفت اللقاءات إلى وضع التصوّر الأوّلي لمشروع تحديث نظام إدارة الأراضي، والذي سيتألف من المكوّنات الرئيسية الخمسة الآتية:

المكون أ: تحديث النظام الرقمي للسجل العقاري والمساحة:

يتعلّق المكوّن الأول من المشروع بتحديث النظام الرقمي للسجل العقاري والمساحة، ويشمل الآتي:

- تطبيق نظام جديد متكامل للسجل العقاري والمساحة وإنشاء قاعدة بيانات موحدة للسجل العقاري والمساحة وأملاك الدولة
- تحسين البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات
- إطلاق خدمات إلكترونية جديدة
- إنشاء أرشفة رقمية
- مسح الخرائط المواقعية الورقية المتبقية وتدوين الإحداثيات عليها
- تحسين المنشآت الفنية والمكاتب الرئيسية.

المكون ب: البنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية:

أما ثاني المكوّنات، فيختصّ بالبنى التحتية الوطنية للبيانات المكانية، ويركّز على نقطتين:

- تحسين عملية تحديد وتخزين واستخدام وتبادل البيانات والخدمات الجغرافية المكانية في لبنان
- تسهيل الوصول إلى مجموعات البيانات الجغرافية المكانية والخدمات والمنتجات.

المكون ج: تخمين العقارات وفرض الضرائب:

وثمة مكوّن ثالث يتناول تخمين العقارات وفرض الضرائب، ويلحظ:

- تطوير منهجيات التخمين الشامل
- إجراء جرد لكل البيانات الضريبية عن الأراضي والممتلكات في لبنان
- وضع خريطة بقيمة الأراضي بالترابط مع مؤشرات حقيقية مشتقة من السوق
- توفير عملية إعادة تخمين عام لجميع العقارات في لبنان دراسة الخيارات لإجراء الإصلاح الشامل لضريبة الأملاك المبنية
- صياغة إجراءات حديثة لدعم إصلاح ضريبة الأملاك المبنية
- توفير التدريب وبناء القدرات لموظفي المديرية العامة للشؤون العقارية والجهات المعنية في القطاع
- توفير تحليل الأثر الاجتماعي لإعادة التخمين والإصلاح الضريبي المقترح
- تسهيل الالتزام بمعايير التخمين الدولية لمهنة التخمين في البلاد.

المكون د: إدارة أملاك الدولة:

وتشكّل إدارة أملاك الدولة محور المكوّن الرابع، وفيه:

- تسجيل أملاك الدولة في السجل العقاري
- تطوير نظام جديد لإدارة أملاك الدولة
- تسهيل وضع إستراتيجية جديدة وعقد اتفاقيات مشتركة بين المؤسسات من أجل إدارة أملاك الدولة والتنسيق بين الإدارات
- تطوير وحدة داخل النظام الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة بإدارة أملاك الدولة
- تطوير التشريع لتوضيح معايير تحديد أملاك الدولة وتسجيلها وبيعها
- بناء القدرات والدعم اللازمين لإجراء عمليات الرقابة على أملاك الدولة.

المكون ه: التطوير التنظيمي والمؤسسي وبناء القدرات:

أما على مستوى التطوير التنظيمي والمؤسسي وبناء القدرات، وهو موضوع المكوّن الخامس، فيتضمن المشروع ما يأتي:

- تحسين الحوكمة بالإضافة إلى هيكليات المؤسسات الخاصة بنظام إدارة الأراضي الحديث
- وضع وتنفيذ رؤية مؤسسية بالإضافة إلى إستراتيجية وخطة تشغيل وتقييم للإصلاح المؤسسي وتحسين الإطارين التشريعي والتنظيمي
- وضع هيكلية لتعزيز مساءلة المديرية العامة للشؤون العقارية من قبل الجهات المعنية الرئيسية
- التدريب وبناء القدرات داخل المديرية العامة للشؤون العقارية والجهات المعنية
- القيام بأنشطة توعية عامة لتحسين نظرة الرأي العام تجاه المديرية العامة للشؤون العقارية.

قواعد مهنية للتعاطي مع شبكات التواصل
تجنبّك الوقوع في شبكة... المشاكل!

من منّا ليس موجوداً اليوم على شبكات التواصل الاجتماعي؟
من منّا لا يتعاطى بشكل أو بآخر مع الأصدقاء ومع الزملاء ومع ملايين المستخدمين عبر مواقع الفايسبوك وتويتر و"لينكد ان" وغيرها؟

صحيح أن هذه المواقع غيّرت العالم، وأحدثت ثورة اجتماعية، وصحيح أن ثمة فائدة كبيرة ومدهشة أحياناً لها، الا أن بعضنا لا يُحسن التعامل معها بشكل احترافي، وهي يمكن أن تتحوّل إلى لعنة إن تساهلنا معها أو تصرّفنا بشكل يمكن أن يسيء إلى صورتنا.

تتميّز هذه الشبكات بإلغاء الحواجز الجغرافية وبسهولة الاستخدام وبساطة اللغة والرموز والصور مما يسهّل التفاعل معها ومع الأحداث الحاصلة في محيط العمل والبلد وحول العالم.

أنما علينا التنبّه إلى أن ضرورة أن يكون هذا السهل ممتنعاً، فثمة قواعد مهنية مهمّة من واجبنا الحرص عليها، ومنها:

- الظهور بمظهر لائق.
- عدم الخلط بين الحرية والرغبة في التعبير عن ذواتنا، وما هو عام وعرضة للتقييم من الآخرين.
- تجنب الجدال على شبكات التواصل الاجتماعي وطرح الأفكار، مع مراعاة آراء الاخرين.
- من الأفضل تجنّب نشر الآراء السياسية والدينية على هذه الشبكات والحفاظ على الاعتدال في طرح الآراء.
- الحفاظ على الخصوصية الشخصية وعدم مشاركة الأمور الخاصة.
- عدم نشر صور غير لائقة لنا أو للآخرين وذلك كي لا تفهم بشكل خاطئ او يساء استعمالها، فعندما تنشر صورك على هذه الشبكات تعتبر تلقائياً متنازلاً عن حصرية هذه الصور.
- تذكّر دائماً ان ثمة حياة حقيقية خارج الشبكة العنكبوتية عليك الاهتمام بها، فلا تجعل شبكات التواصل الاجتماعي تحلّ مكان علاقاتك وحياتك الاجتماعية والمهنية الحقيقية والملموسة.

هذا غيض من فيض القواعد التي ينبغي احترامها على شبكات التواصل الإجتماعي، والتي فصّلها الخبير فيليب أبو زيد خلال ورشة عمل تدريبية للعاملين في إدارة حصر التبغ والتنباك اللبناني (الريجي) بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي.

وخلاصة القول إن هذه النصائح تجنبكم الوقوع، بسبب شبكات التواصل الإجتماعي، في... شبكة المشاكل!

في "ريجي" بعلبك... إلى المعلوماتية Enter!

لم يخطر في بال الزميل أياد غنّام أنه سيكتشف في التدريب في منطقة دورس في بعلبك تجربة فريدة من نوعها. فعندما بدأ بتدريب ٢٥ شخصاً من إدارة الريجي على استعمال برامج طباعة النصوص MS Word وبرنامج المجدولات MS Excel، ظنّ أنه سيضيف كالعادة إلى قافلة المتدربين أعداداً جديدة. إلا أن التجربة حملت هذه المرة نكهة مختلفة. فقد اكتشف في هذه المنطقة من لبنان، حماسةً للتعلّم وللتقرّب من المعلوماتية وتوقاً إلى الاستقلالية في التعاطي مع الكومبيوتر وإصراراً على إعداد التقارير اليومية بشكل مختلف. ابتسم أياد عندما تذكّر الحلقات الأولى، كيف وصل في يوم عاصف إلى المدينة وكيف جوبه برفض البعض المشاركة، وبتأفف الآخرين. تذكّر أنه أحسّ نفسّه فعلاً في مكان مختلف من لبنان وضمن مجموعة مختلفة. لم يثنه لا الطقس ولا الطرق ولا أعمار المشاركين ولا حذرهم من المعلوماتية ومن خوض التجربة. تسلّح بالمعرفة وبالانفتاح وبتجربة سنوات من التدريب وبإرادة مؤسسة كالريجي تتوق إلى التقدّم، فما كانت النتيجة سوى تحفيز وتعلّم مستمر ومجموعة برهنت عن أنها مميزة، فسطعت شمس بعلبك مجدداً أمامه.

المشاركون أمام قلعة بعلبك

لقاء في معهد باسل فليحان لوفد نيجيري يعدّ دراسة عن ترابط الأمن والتنمية

الوفد النيجيري خلال زيارته المعهد

استقبل معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي في أيار الفائت، ضمن اطار التعاون القائم بينه وبين الجيش اللبناني، بعثة دراسية من كلية الدفاع الوطني النيجيرية، في إطار زيارة كانت تقوم بها للبنان بنظيم من الجيش اللبناني، بهدف اعداد دراسة جيو استراتيجية تتناول المسائل الأمنية الضرورية للتنمية. واطلع الوفد خلال اللقاء على تجربة المعهد، وجرى نقاش مع فريق عمل المعهد وخبراء، لتأثيرات التحديات الامنية التي يشهدها البلدان على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والدور الذي يؤديه التدريب في زمن الازمات.

ومن أبرز التأثيرات الإقتصادية لهذه التحديات، تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والهجرة الواسعة للرساميل، وإرباك أنشطة الشركات المحلية والأجنبية، وتراجع تحويلات اللبنانيين العاملين في الخارج إلى لبنان، وتوسيع الهوة بين الطبقات الإجتماعية، أو الفقراء والأغنياء، وتراجع حركة الإستيراد والتصدير ومعدلات النموّ، وغير ذلك...

وتناول اللقاء أبرز الأنشطة الجرمية، ومنها الجرائم العابرة للحدود والجرائم المالية الدولية والجرائم السيبرانية ومنها غسل الأموال، والجرائم الإرهابية، والفساد كأحد الأدوات التي تساهم في ارتكاب هذه الجرائم، والدخول غير الشرعي للمهاجرين، والإتجار بالمخدرات، والإتجار بالبشر ...

طابعٌ لمعهد طَبَعَ الإدارة العامة على مدى ٢٠ عاماً

لأن اسم معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي "التصق" بورشة تحديث الإدارة العامة اللبنانية على مدى الأعوام العشرين المنصرمة، ولأن جانباً كبيراً من الجهد التطويري لهذه الإدارة بات يحمل "ختم" المعهد و"توقيعه"، ولأن المعهد، على مدى العقدين الأخيرين، "طبع" الإدارة العامة بـ"طابع" تطوير القدرات، كان لا بدّ من طابع مالي يحمل اسم المعهد مزيناً بشعار وأشكال فنية تعبّر عن الذكرى العشرين لتأسيسه. الفكرة ليست جديدة، إذ أن هذا الطابع هو الثالث باسم المعهد: الأول صدر في الذكرى العاشرة لتأسيسه، تلاه الثاني في العيد الخامس عشر.

أما الطابع الجديد، وهو من فئة ١٠٠ ل.ل. فتم إطلاق ٢٥ مليوناً منه، وضعت قيد التداول في ٣ حزيران ٢٠١٦، بناء على القرار الرقم ١/٥١٨ الصادر عن وزير المال علي حسن خليل.

المباراة النهائية أقيمت بحضور الوزير والمدير العام وعدد من المسؤولين

بطولة وزارة المال في كرة القدم: اللقب طار من "النسور" وحطّ عند "الجامعة"!

"طار" لقب بطل وزارة المال في كرة القدم هذه السنة من حامله فريق "النسور"، ليحطّ عند فريق "الجامعة"، بعد فوزه في المباراة النهائية على بطل العام الفائت بنتيجة ٦-٣، لكنّ الرابح الأكبر كان الوزارة نفسها، إذ أوجدت البطولة، في عامها الثاني تواليا، جواً مميزاً من الروح الرياضية، ومن التعاون والتضامن بين الادارة والموظفين خارج الوزارة كما في داخلها، رغم التنافس المحبب.

الوزير خليل متسلّماً درعاً تذكارية

فرحة الفوز

أقيم حفل الإختتام والمبارة النهائية برعاية وزير المال علي حسن خليل وحضوره في الخامسة عصر يوم الجمعة ٢٠ ايار ٢٠١٦، على ملاعب Extra Time في منطقة الجناح.

وحضر إلى جانب الوزير خليل كل من مدير المالية العام آلان بيفاني ومستشاري الوزير وعدد من مسؤولي الوزارة.

المباراة

النشيد الوطني افتتاحاً، ثمّ تلا الزميل محمد زهوه كلمة اللجنة المنظمة، فرحّب بالوزير والحضور والفريقين المتنافسين على اللقب. ثم أقيمت المباراة بين الفريقين ("الجامعة" و"النسور") بقيادة الحكم محمد حلاوي وعلي السعدي، وتولّى مواكبتها بصوته المعلق الرياضي الحاج سعودي. وضم فريق "الجامعة" الذي يدرّبه نادر أبو زيد ومساعده غسان الداهوق، كلاً من حارس المرمى محمد ماجد شعبان واللاعبين: الكابتن بشار الحجار- عمر عبدالله – محمد نديم شعبان – علي عبدالله – علي شاهين – أحمد قشوع – إيهاب ياسين (بيبو) – على الغوش – محي الدين محمود الغوش.

أمّا فريق "النسور" بإدارة جاد الحجار وخليل دعيبس، فضمّ الحارس أحمد شاتيلا واللاعبين: الكابتن طارق محمد – دياب محمد – علي بشير – رؤوف نور الدين – عارف غريزي – زهير لوند – أيمن فقيه – هاني مكاوي – مروان كوثراني.

وانتهت المباراة بفوز فريق "الجامعة" على "النسور" بنتيجة ٦-٣ وانتزاعه اللقب من حامله. وبالإضافة إلى كأس البطولة، حصل لاعب فريق "الجامعة" إيهاب ياسين (بيبو) على لقب هدّاف البطولة برصيد ١٦ هدفاً.

وبعد انتهاء المباراة كرّم وزير المال اللجنة الإدارية المنظّمة التي تضمّ رائد حماده وأحمد قاووق ومحمد زهوه ونابليون ماركيز وأحمد عمر ومازن شعبان. كذلك قدّم رائد حماده باسم الموظفين درعا تكريمية للوزير، عربون وفاء وتقدير.

ثمّ وزّعت الكؤوس والميداليات على الفريقين في ظل فرحة عارمة من اللاعبين والجمهور.

مع تنظيمها للسنة الثانية، باتت البطولة الداخلية مناسبة ثابتة، ويبقى أن يصار في الوزارة الى انشاء منتخب كرة قدم رسمي للوزارة، على ما يأمل المهتمون بكرة القدم فيها، وهم كثر.

الوزير مع اللاعبين

مدير المالية العام يصافح اللاعبين

من المباراة

أيمن حوماني من مالية النبطية إلى بطولة العالم لـ"الأثقال" في فرانكفورت

مراقبُ ضرائب "مُكَلّفٌ" رَفْعَ... اسم لبنان!

كل يوم، بعد أن ينتهي عمله كمراقب ضرائب في مالية محافظة النبطية، يعود أيمن حوماني إلى بلدته الدوير. هناك منزله العائلي، وكذلك بيته الثاني: نادي أدونيس الرياضي، الذي أسسه والده أنيس حوماني قبل أكثر من ٢٠ عاماً. يخلع أيمن ثياب الدوام، ويرتدي ملابس "الدوام" الآخر: حصة التدريب اليومية على رفع الأثقال.

ايمن حوماني... إلى بطولة العالم

منذ العام ١٩٩٧، تعرّف حوماني إلى رياضة رفع الأثقال، واحترفها بين العامين ٢٠٠٤ و٢٠١٠، لكنّه اضطر إلى التوقف عن التمارين نتيجة ظروف عائليّة، ولم يعاودها إلاّ خلال السنة الجارية.

على مدى ساعتين ونصف ساعة، يتدرّب أيمن ستة أيام في الأسبوع، وقد قطف أخيراً ثمرة هذه المواظبة، ففاز ببطولة لبنان في رفع الاثقال لفئة الـ"ماسترز" وزن ١٠٥ كلغ، علماً أن الـ"ماسترز" في رياضة رفع الأثقال كما في الرياضات الأخرى هي إحدى الفئات العمريّة، وتأتي بعد فئات الصغار والناشئين والشباب والكبار، أي إنها لمن تجاوزوا سناً معينة. وفي تشرين الأول المقبل، سيمثل حوماني (٣٨ عاماً) لبنان في بطولة العالم التي ستقام في مدينة فرانكفورت الألمانية لهذه الفئة.

ويروي حوماني لـ"حديث المالية": "خضت منافسات بطولة لبنان، وتبيّن أنّ الأوزان التي رفعتها نسبة إلى عمري ووزني فوق الـ١٠٠ كلغ تخوّلني المشاركة في بطولة العالم، وقد عرض عليّ الاتّحاد اللبناني لرفع الأثقال والقوة والتربية البدنية المشاركة في هذه البطولة فوافقت طبعاً". ويقول: "رئيس الاتّحاد اللبناني حسنين مقلّد وهو من أكثّر المشجّعين والداعمين لي وهو يشرف كذلك على تدريبي ويتابعني لحظة بلحظة". ويضيف: "إنها المرّة الأولى أشارك دولياً. أمامي بضعة أسابيع فحسب، وحالياً أتمرّن ثلاثة أيّام مع المنتخب في المدينة الرياضيّة في بيروت وثلاثة أيّام في النادي في النبطيّة".

تشجيع من الإدارة

دوام العمل في الإدارة العامة يتيح لأيمن التوفيق بين وظيفته ورياضته، لكنّ الأهم أن إدارته تفخر به وتدعمه. يقول: "مديري المباشر وزملائي في ماليّة النبطية يشجّعونني معنوياً ويقفون إلى جانبي فيحضرون البطولات التي أشارك فيها ويتابعونني ويواكبونني". ويضيف: "عند مشاركتي في البطولات، أستفيد من إجازاتي الإداريّة، وأحياناً أطلب إجازة غير مدفوعة". وإذ يذكّر بأن الربّاع اللبناني محمد خير طرابلسي نال ميداليّة فضيّة في أولمبياد ميونيخ عام ١٩٧٢، يلاحظ أن "مستوى لبنان في رياضة رفع الأثقال جيّد، بالنظر إلى الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة وخصوصاً أنّ كل الجهود شخصيّة وفرديّة". ويؤكد: "نحن ذاهبون إلى فرانكفورت للمنافسة وليس للمشاركة فقط". ويضيف: " أكبر حدث رياضي في أيّ رياضة هو بطولة العالم، وأتمنّى أن تكون مشاركتنا في فرانكفورت مقدّمة لبطولات عالميّة أخرى".

باختصار، مراقب الضرائب أيمن حوماني "مكلّف" تمثيل لبنان، ورفع اسمه في البطولة العالمية، وله من جميع زملائه في الوزارة كل التقدير والتشجيع والدعم.

"الريجي" كرّمت الفائز بفئة قوة الرمي في بطولة آسيا المفتوحة للفنون القتالية

كرّمت إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي) الأجير كريم ترسيسي لفوزه بالميدالية الذهبية عن فئة قوة الرمي لوزن ٩٥ كلغ في بطولة آسيا المفتوحة لجميع اساليب الفنون القتالية التي أقيمت على ملاعب مدرسة الراهبات الانطونيات (غزير) في أيار الفائت.

ومنح رئيس "الريجي" مديرها العام المهندس ناصيف سقلاوي الأجير المكرّم مكافأة مالية، وجائزة رمزية من رئيس الجمعية الرياضية بحضور أعضاء لجنة الادارة و وعدد من مديري "الريجي".

كريم ترسيسي لحظة إعلان فوزه

حياة الوزارة

ولادات

- رزقت مراقبة الضرائب في دائرة معالجة المعلومات في بعبدا مايا موسى العشّي مولوداً ذكراً سمّته أنطوني. وتمّت الولادة في ١٢ كانون الثاني ٢٠١٦.

- رزقت مراقبة الضرائب في دائرة الالتزام الضريبي في ماليّة جبل لبنان ديزي أبو صالح وزوجها طانيوس نصّار (مفتّش محلّف قي مديريّة التفتيش في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) مولوداً ذكراً سمّياه إيلي. وتمّت الولادة في ١٤ نيسان ٢٠١٦ في مستشفى قلب يسوع – بعبدا.

حزيران شهر الولادات في المعهد

خلال حزيران الفائت، كبرت عائلات أفراد عائلتنا، عائلة معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي. في شهر واحد، أكلنا المغلي ثلاث مرات: من قسم المعلوماتية إلى الإدارة مروراً بالمشتريات، رزق زملاء لنا مواليدَ جدداً: في ١٦ منه فرح الزميل إياد غنّام بولادة علي أما الزميلتان فرجينيا اسكندر بربير ونادیا قاسم فشاءت المصادفة أن تضعا فتاتين في اليوم نفسه، وهو ٢٣ حزيران: فرجينيا سمّت كريمتها أليسيا، ونادیا سمّت مولودتها ماريا. ألف مبروك للزملاء.

علي

أليسيا

ماريا

حفل إفطار وزارة المال ٢٠١٦

أقامت وزارة المال يوم الخميس ٣٠ حزيران ٢٠١٦ حفل إفطارها السنوي المركزي في أوتيل "لانكاستر" – الروشة. حضر الإحتفال وعدد من مسؤولي الوزارة. وكان تشديد على أهمية هذا الإفطار في "إبقاء جسور التواصل والتنسيق مفتوحة" داخل الوزارة وخلق "جوّ من الإلفة".

مع مدير الواردات لؤي الحاج شحادة

صورة تذكارية

بعض الحاضرين

جانب من الإفطار

نشرة صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

الإشراف العام: لمياء المبيّض بساط
رئيس التحرير: باسم الحاج
شارك في هذا العدد: جنان الدويهي، هلا قمبريس، سابين حاتم، رولا درويش، بسمة عبد الخالق، مايا بصيبص وجوزيان شبلي.
تصميم وتنفيذ: دوللي هاروني
طباعة: Dar El Kotob - DOTS

يُمكن إرسال مقالاتكم بواسطة البريد الالكتروني على العنوان التالي:
contact@if.org.lb
هاتف: ٠١/٤٢٥١٤٧ – ٠١/٤٢٥١٤٩
فاكس: ٠١/٤٢٦٨٦٠
www.institutdesfinances.gov.lb

IOFLebanon IOFLebanon Institut des Finances Basil Fuleihan

La Lettre Interne du ministère des Finances

HadithelMalia

Numéro 60 l Août 2016 l www.institutdesfinances.gov.lb

Le budget... outil de retour à la normale

Comme pour les années 2015 et 2016, le ministère des Finances a soumis au Conseil des ministres le projet de budget pour l'année 2017 dans sa version finale.
Les services compétents du ministère ont préparé ce projet de budget en concertation avec les ministères et départements concernés, discutant des allocations nécessaires pour couvrir les dépenses prévues en fonction des recettes anticipées.
En coopération avec ces ministères, nous nous sommes efforcés d'optimiser l'allocation des dépenses afin de maintenir le déficit à un niveau raisonnable, comparable à celui de 2016. En revanche, nous avons accordé aux dépenses d'investissement une place légèrement plus importante, en profitant de la baisse des prix du pétrole et donc de celle du déficit de l'EDL, qui demeure toutefois un lourd fardeau pour le Trésor.
Fidèle à notre engagement, nous avons réintégré dans le projet de budget 2017 le projet de la grille des salaires, selon la formule débattue au cours de la dernière séance parlementaire; projet qui reste discutable. Par ailleurs, le ministère poursuit ses efforts pour renflouer les caisses de l'Etat à travers une meilleure collecte des impôts, la réforme de la Direction du Cadastre et la lutte contre la fraude du tabac, ainsi que la réforme des Douanes.
Au ministère des Finances, nous espérons que le projet de budget sera adopté au Conseil des Ministres le plus tôt possible, afin que nous puissions le soumettre à la Chambre des Députés; dans l'espoir qu'il sera approuvé dans les délais constitutionnels, c'est à dire en octobre. Cette adoption du budget marquerait un retour à la régularité du cycle des finances publiques et ce, pour la première fois depuis 2005. En tant que ministère, nous répondons pleinement de notre responsabilité à cet égard.

Le ministre des Finances
Ali Hassan Khalil

27 mai 2016: une date marquante

"Capital Compétences" pour 20 ans de coopération

Le panel ministériel

SOUS L'IMPULSION DE L'AMBASSADE DE FRANCE AU LIBAN, TROIS INSTITUTIONS ET PROJETS PHARES ONT CELEBRE, LE 27 MAI 2016, 20 ANS DE COOPERATION FRANCO -LIBANAISE AU SERVICE DU DEVELOPPEMENT DU CAPITAL HUMAIN.

Sous le thème "Capital Compétences - 20 ans de coopération", l'Ambassade de France au Liban a organisé un évènement le 27 mai 2016, pour commémorer la création de trois institutions et programmes phares de la coopération franco-libanaise: l'Institut des Finances Basil Fuleihan (IdF), l'Ecole Supérieure des Affaires de Beyrouth (ESA) et le Programme Partenariat Hubert Curien CEDRE (PHC CEDRE). Cet évènement de grande envergure a mis en avant ces modèles de partenariat franco-libanais bilatéraux et triangulaires qui ont fortement contribué au développement des compétences du capital humain libanais et à la valorisation du savoir-faire français dans la région.

La France a contribué à l'effort de reconstruction du Liban au travers de cinq protocoles financiers pour un montant total de 1,3 Milliards de Francs, dont 130 Millions de dons

© Institut Des Finances Basil Fuleihan

Suite page 2

Editée par:

INSTITUT DES FINANCES INSTITUT BASIL FULEIHAN
REPUBLIQUE LIBANAISE MINISTÈRE DES FINANCES

This document was downloaded from [illegible] and is copyrighted work.

Sommaire

Les réalisations de coopération franco libanaise en mots et chiffres 4
Interview avec la Directrice de l'Ecole Nationale d'Administration en France 8
Des règles d'or pour un discours réussi! 10

Message de Monsieur Emmanuel Bonne, Ambassadeur de France au Liban

Depuis vingt années, la France mobilise ses moyens pour aider le Liban à renouer avec les conditions de sa stabilité et de sa souveraineté. Elle le fait par attachement à son devoir d'amitié et de solidarité envers le Liban.

Elle a toujours fait en sorte que la communauté internationale ne cesse jamais de soutenir et de parler du pays du cèdre.

Elle a aussi constamment travaillé, en étroite liaison avec les gouvernements libanais, à établir puis suivre une feuille de route ambitieuse pour une prospérité économique et sociale qui réponde aux besoins de tous les Libanais.

C'est donc avec une lucidité remarquable que nos deux pays ont singulièrement entrepris de coopérer durablement autour d'un outil essentiel pour la reconstruction : la formation. Ils considéraient alors que l'investissement dans les compétences et le capital humain, orienté vers la bonne gouvernance, la recherche scientifique et l'innovation ne peut que renforcer les liens qui fondent le pacte social libanais, et le dialogue des cultures qu'il entretient.

De cette initiative commune entre la France et le Liban, trois institutions d'excellence sont nées: l'Institut des Finances Basil Fuleihan, l'Ecole Supérieure des Affaires de Beyrouth, et le Partenariat Hubert Curien CEDRE. Ces établissements ont constitué le creuset d'une culture professionnelle véritablement franco-libanaise, laquelle a largement fait ses preuves au Liban, en particulier au service d'un secteur public engagé dans un vaste mouvement de réforme. Cette synergie est aujourd'hui le terreau de nouvelles opportunités économiques et sociales. Elle est aussi sur le point de s'imposer comme un modèle de coopération bilatérale dans la région, figurant l'émergence à l'international d'une expertise croisée France-Liban riche de notre expérience commune.

C'est pourquoi il était si important de revenir sur le chemin parcouru en vingt ans par ces trois institutions, qui témoignent d'un dialogue intense, riche et utile. A nous d'en tirer les enseignements nécessaires afin d'apporter des réponses collectives aux crises et aux défis d'un monde en mouvement.

Emmanuel BONNE
Ambassadeur de France au Liban

Suite de la page 1

Le Contexte libanais à l'heure de la création des 3 institutions

Au sortir de la guerre civile, l'économie libanaise était caractérisée par la chute de l'investissement privé, l'effondrement du secteur public et une inflation estimée à 70%. Pourtant une croissance soutenue, tirée notamment par la reconstruction et un important effet de rattrapage ont rapidement entraîné un fort relèvement du niveau de la production intérieure.

A cette époque, la France s'est fortement engagée auprès du Liban qui a été le premier bénéficiaire, en termes d'aide par habitant, des protocoles financiers bilatéraux conclus entre les deux pays.

La coopération financière bilatérale, qui ne s'était pas arrêtée pendant la guerre civile, a repris fortement à la suite des accords de Taëf et des législatives de 1992. Le Liban a ainsi bénéficié d'une ouverture très large de la politique de crédit française, recouvrant une certaine stabilité.

Figurant au premier rang des partenaires du Liban dans le domaine de la coopération institutionnelle, la France a ainsi contribué à l'effort de reconstruction du Liban au travers de cinq protocoles financiers pour un montant total de 1,3 Milliards de Francs, dont 130 Millions de dons, concentrant l'appui français sur les réformes engagées dans les secteurs régaliens, notamment celui des finances.

Le Liban: pays d'ancrage de l'action francophone au Moyen-Orient

Privilégiant l'investissement dans l'excellence et les compétences, et souhaitant créer des institutions pérennes qui travailleraient en complémentarité dans un contexte de réforme politique et économique, et en triangularité avec l'environnement arabe, trois institutions/programmes phares de la coopération franco-libanaise ont été créés en 1996, avec le concours de la France.

Elles ont unanimement travaillé à construire/améliorer les compétences du capital humain; dans le secteur public pour l'Institut des Finances, dans le secteur privé pour l'ESA et auprès de jeunes chercheurs pour le PHC CEDRE.

Soutenues par la France, ces institutions ont aujourd'hui une valeur

La cérémonie d'ouverture

© Institut Des Finances
This document was downloaded from the web
and is copyrighted work

Le ministre des finances Ali Hasan Khalil

d'exemple, ayant pu, dans le cadre d'un environnement évolutif et exigeant, créer des niches d'excellence et mettre à profit leurs différences et leur avantages comparatifs, pour donner de la cohérence et de l'efficacité aux actions communes, et faire du partenariat franco-libanais un modèle unique, prêt à être transposé dans plusieurs pays de la région.

Par ailleurs, aujourd'hui, et face aux nouveaux défis, d'ordre politique, économique et sécuritaire auxquels fait face le Liban et la région, ces institutions opèrent dans un nouveau contexte, où les besoins et les enjeux sont différents.

Pour rappel

Les relations bilatérales sont historiquement riches et privilégiées:

- Visites officielles bilatérales
- Relations économiques et échanges commerciaux denses,
- Engagements financiers lors de la conférence de Paris III,
- Forte contribution à la stabilité du pays (FINUL),
- Coopération administrative active dans les secteurs des finances, justice, défense, sécurité, et relations parlementaires riches,
- Coopération culturelle, linguistique et universitaire,
- Francophonie et francophilie,
- Engagement fort en réponse à la crise syrienne.

L'évènement

Cet évènement de grande envergure organisé à l'ESA le 27 mai en présence des pères fondateurs des trois institutions, ainsi que des partenaires et amis invités, est venu apporter un regard stratégique sur ces 3 modèles de projets réussis de partenariat franco- libanais qui ont servi la politique de développement de la France et ont su valoriser et véhiculer l'expertise française et créer des relais locaux et régionaux à la politique d'influence française.

Outre le discours officiel de Monsieur l'Ambassadeur de France au Liban S.E. M. Emmanuel Bonne, les Ministres libanais présents à l'ouverture officielle, notamment Messieurs les ministres des Finances, de l'Education, de l'Economie, de l'Industrie et de la Réforme Administrative, ont tous souligné l'importance de cette coopération et des liens entre le Liban et la France, ainsi que leur attachement aux valeurs de la Liberté, de la culture et de la Francophonie au Liban.

La journée s'est axée sur 3 thèmes principaux: "Une coopération unique et innovante: retour sur expériences", Une coopération franco-libanaise participative: leçons tirées de l'expérience", et "les nouveaux modèles de coopération pour servir le Liban et la méditerranée."

Plus qu'un bilan des réalisations de ces institutions, le forum "Capital Compétences" a été l'occasion de mettre en avant la création de véritables plateformes d'échange d'expertise non seulement entre la France et le Liban mais aussi avec les pays arabes, constituant des relais locaux et régionaux de cette coopération, qu'il appartient aujourd'hui d'encourager dans des formats à renforcer ou à redéfinir.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan
and is copyrighted work.

Le public

Les réalisations de coopération franco libanaise en mots et chiffres

L'Ecole Supérieure des Affaires de Beyrouth (ESA)
L'ESA Business school (Ecole Supérieure des Affaires de Beyrouth)

L'ESA est une Grande École de Management dédiée à la formation des cadres et dirigeants du Liban etdu Moyen-Orient. Elle est gérée par la Chambre de Commerce et d'Industrie Régionale de Paris Ile-de-France (CCIR) et son Conseil est co-présidé par le Gouverneur de la Banque du Liban, M. Riad Salamé et l'ambassadeur de France au Liban, M. Emmanuel Bonne.

Reconnue comme un véritable pôle de rayonnement académique pour le Liban, l'ESA est une plate-forme d'échanges et de rencontres entre l'Europe, le Moyen-Orient et le Liban. Sa mission est de former les élites du Liban et de la région à devenir les leaders de demain. L'ESA est un modèle de coopération innovant, relais de l'expertise française au Moyen-Orient, qui a pour ambition de contribuer à la politique de relance économique au Liban. Depuis sa création, l'ESA est le fruit d'une mise en commun de ressources du Liban (à travers la Banque du Liban) et de la France (à travers le MAEDI et la CCI Paris Ile-de-France). Binationale, l'ESA repose sur un principe d'égalité et de réciprocité entre ses partenaires français et libanais et mène des activités répondant aux enjeux des deux pays partenaires et permettant leur enrichissement mutuel. A l'écoute et à proximité des entreprises, l'ESA les accompagne dans la construction de leurs visions et les aide à mieux atteindre leurs objectifs par le biais des formations et de l'accompagnement de leurs cadres et dirigeants. Située en plein centre de Beyrouth et au cœur du Moyen- Orient, l'ESA affirme ainsi sa dimension de Business School Internationale, où se conjuguent les talents d'auditeurs de haut niveau et de professeurs français et européens qui se situent parmi les meilleurs spécialistes de rang mondial.

Son directeur

Stéphane ATTALI est diplômé de l'Université Paris Dauphine et de Sciences Po. Il a commencé sa carrière professionnelle comme consultant au sein d'un cabinet de conseil, avant de rejoindre la direction internationale de la Chambre de Commerce et d'Industrie de Paris Ile-de-France (CCIR) en 1999. De 2002 à 2007, il est détaché à Beyrouth, à l'ESA, Grande Ecole de management gérée par la CCI Paris. Il y exerce les fonctions de responsable du développement pédagogique et y développe le pôle entreprises de l'Ecole. Il rejoint ensuite ESCP Europe, Grande Ecole de Management de la CCIR, en tant qu'Adjoint au Directeur Général. En janvier 2009, Stéphane ATTALI est nommé directeur général de l'ESA à Beyrouth. Il est également le President du MEREF-CCI France Liban, le mouvement des entreprises et représentations économiques françaises au Liban, membre du réseau des Chambres de Commerce Françaises à l'Etranger, qui réunit plus de 130 membres au Liban.

20 ans de coopération en chiffres

- Huit programmes diplômants, du BBA au Doctorat, délivrant tous deux diplômes, celui de l'ESA et celui d'une grande Business School ou université française ou européenne Une gamme complète de parcours de formation continue, ouvertes au public ou conçues sur-mesure pour des entreprises de la région
- 3000 diplômés, représentant toutes les composantes de la société libanaise et de plus en plus d'étrangers
- 200 missions de professeurs internationaux par an
- 500 étudiants par an dans les programmes diplômants et plus de 2500 professionnels en activité formés chaque année dans les programmes de formation continue
- La première et la seule institution au Liban bénéficiant du label AMBA (Association of MBAs) pour le MBA et le EMBA
- L'ESA est également un partenaire important du secteur public:
  - avec l'appui de la Banque Mondiale, l'ESA et l'Institut des Finances Basil Fuleihan (IdF) ont mis en œuvre un programme de formation pour les entreprises au "Public procurement" - l'accès aux commandes des marchés publics.
  - L'ESA appuie la Banque du Liban dans la mise en œuvre de ses circulaires relatives aux qualifications bancaires et financières
  - L'ESA dirige également le nouvel Institut pour la Finance et la Gouvernance (IFG), créé par la Banque du Liban au sein de son campus, pour promouvoir les meilleures pratiques au sein des organismes régulateurs de la région
  - L'ESA est l'opérateur, pour le compte du Ministère de la Santé Public libanais, des grands projets relatifs à l'évaluation des hôpitaux, la révision des circuits de transfusion sanguine ou la mise sur le marché des médicaments et dispositifs médicaux.
- L'ESA développe ses programmes dans toute la région (Emirats Arabes Unis, Arabie Saoudite etc.), mais également Tunisie et Roumanie.
- En 2016, l'ESA a lancé Smart ESA, le Hub Digital entre la France et le Liban, l'Europe et le Moyen-Orient. Smart ESA a pour vocation de devenir une pépinière où essaimeront des Start-Ups innovantes et ambitieuses, qui par la suite alimenteront l'ensemble du dispositif entrepreneurial déjà dynamisé par la circulaire 331 de la BDL.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan
and is copyrighted work.

CEDRE - Partenariat Hubert Curien (PHC)

CEDRE est le Partenariat Hubert Curien (PHC) franco-libanais. Il est mis en œuvre en France par le ministère des Affaires étrangères et du développement international (MAEDI) et le ministère de l'Éducation nationale, de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche (MENESR). Au Liban, par le ministère des Affaires étrangères et le ministère de l'Éducation national et de l'Enseignement supérieur.

L'accord de Coopération pour l'Évaluation et le Développement de la Recherche signé entre le Gouvernement français et le Gouvernement libanais le vendredi 5 avril 1996 par les ministres des Affaires étrangères, par le ministre français de l'Éducation nationale, de l'Enseignement supérieur et de la Recherche et le ministre libanais de la Culture et de l'Enseignement supérieur, en présence du Président de la République Française et du Premier Ministre libanais, est communément appelé "Accord CEDRE".
Durant l'année 2012, le CNRS a célébré son jubilé d'or et reçut en 2013 "Le prix de la banque de développement en science et technologie", soulignant sa contribution scientifique et technologique exceptionnelle en développement socioéconomique du pays".

Son directeur

Mouïn Hamzé est Secrétaire général du CNRS Liban et Membre fondateur du Programme CEDRE, depuis sa création en 1996. Titulaire d'un "Doctorat d'Etat -Es Sciences", de l'Université de Montpellier, il débute sa carrière à l'Université libanaise, où il a été sollicité pour fonder la Faculté d'Agronomique, puis exerce la fonction de Président de l'Institut de Recherche Agronomique - Liban.
En 1998, M. Hamzé a été désigné Secrétaire général du Conseil National de la Recherche Scientifique (CNRS), qui reçut, en 2013, le "Prix de la Banque Islamique de Développement en Science et Technologie" pour sa "contribution scientifique et technologique exceptionnelle au développement socio-économique du pays". Tout au long de sa carrière, M. Hamzé a été membre actif dans plusieurs instances spécialisées et a œuvré dans le but de renforcer les partenariats scientifiques et techniques. En outre, il a été élu et nommé pour occuper des postes clés dans diverses organisations tels que: CIHEAM, IAEA, ICARDA, CEDRE, Centre Technologique de l'ESCWA, AUF, COI et programmes euro-méditerranéens.

20 ans de coopération en chiffres

- Le programme CEDRE est une nécessité pour maintenir la coopération scientifique entre les équipes libanaises et leurs partenaires français. C'est également une plateforme pour accueillir les doctorants libanais et représente un "label" de qualité bien recherché par les scientifiques de nos deux pays.

Le panel "Une coopération unique et innovante"

- Le Programme CEDRE couvre depuis son lancement en 1996, quatre thématiques majeures de recherche, Santé-Médecine, Environnement-Agronomie-Ressources Naturelles, Sciences de l'Ingénieur-Technologies-Sciences de base et Sciences de la Société.
- Au cours des sept dernières années (2010-2016), 451 projets ont été soumis et 127 projets ont été retenus dont 39 en sciences et technologies, 39 en santé, 31 en environnement et 18 en sciences sociales.
- Ces projets ont été attribués essentiellement à des équipes franco-libanaises, les chercheurs libanais appartiennent à l'Université Libanaise, l'Université Saint Joseph, l'Université Américaine de Beyrouth, le Conseil National de Recherche Scientifique et l'Université Saint Esprit-Kaslik.
- Les équipes franco-libanaises ont bénéficié au cours des 7 appels d'offre d'une subvention dépassant les deux millions d'euros.

Institut des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan
and is copyrighted work.

Les réalisations de coopération franco libanaise en mots et chiffres

L'Institut des Finances Basil Fuleihan (IdF)

Etablissement public, l'Institut des Finances Basil Fuleihan est un centre de formation et de documentation autonome opérant sous la tutelle du Ministre libanais des Finances. Il a pour mission de contribuer à la bonne gestion de l'argent public par la formation, la recherche et la dissémination du savoir. Associant maîtrise du contexte et savoir-faire, l'Institut est un acteur privilégié de la coopération régionale et internationale.
Il est le siège du secrétariat du réseau des écoles du service public GIFT-MENA et un centre régional de formation de l'Organisation Mondiale des Douanes (OMD).

La directrice de L'IdF

Mme Lamia Moubayed Bissat est directrice de l'Institut des Finances Basil Fuleihan, depuis l'an 2000. Elle est enseignante à l'Université Saint Joseph de Beyrouth. Ingénieur de formation, elle est spécialiste en développement et détient une maîtrise en économie agricole et développement de l'Université Américaine de Beyrouth.
Avant de rejoindre le ministère des Finances, elle a occupé des fonctions de chercheur et de gestionnaire de projets auprès de diverses institutions du secteur privé et d'organismes internationaux.
Elle est membre fondateur de plusieurs réseaux professionnels dont le réseau GIFT-MENA des écoles de formation de la fonction publique dans la région MENA. Elle a aussi rédigé et contribué à de nombreuses publications.
En reconnaissance de sa contribution au développement des relations de coopération entre le Liban et la France, et au rayonnement de la francophonie, elle a reçu plusieurs distinctions, y compris l'insigne français de "Chevalier de l'Ordre National du Mérite".

Messages-clé

L'Institut des Finances Basil Fuleihan a été créé à travers un protocole bilatéral entre les Ministères libanais et français des Finances, au sortir d'une guerre civile de 15 ans.
Figurant au premier rang des partenaires du Liban dans le domaine de la coopération institutionnelle, la France a contribué à l'effort de reconstruction du Ministère des Finances à travers un protocole de 9.5 Millions alloués à la création d'un centre de formation - l'Institut des Finances, et la réactualisation du plan comptable des entreprises.
L'Institut remplit sa mission à travers des activités de formation à la gestion de l'argent public, l'information, la recherche et la publication et l'ouverture à l'international' à travers les partenariats la mise et réseaux.
20 ans plus tard, il est à constater que la coopération entre l'Institut et la France n'a pas seulement servi le Liban mais aussi la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord.
Pour le Liban, elle a permis de constituer un "capital compétences" au cœur de la fonction publique; et pour la région, l'Institut a constitué une vitrine et un relais de l'expertise française dans les domaines de la coopération administrative et financière.
A travers ce partenariat, l'Institut a accompagné les chantiers de réformes entrepris par le Gouvernement libanais dans les domaines de la fiscalité, du contrôle des dépenses et de la comptabilité publiques, de la gestion du domaine de l'Etat et de la modernisation des douanes.
Il a aussi pu offrir au monde arabe une expertise pointue dans le domaine de la formation professionnelle, de la commu-nication publique et de la mise en réseau.

20 ans de coopération en chiffres

- 21 institutions françaises partenaires
- 14 protocoles/accords/conventions de coopération ratifiés avec des partenaires français
- 3 délégations officielles accueillies au Liban, 1 visite officielle accueillie en France, et de multiples visites de hautes personnalités
- 39 missions d'assistance technique au Liban au profit des agents du Ministère des Finances
- 53 visites d'études et d'immersion en France impliquant plus d'une centaine de personnes
- 467 fonctionnaires formés dans les écoles nationales françaises, dont 56 à l'ENA
- 6 éditions de Rencontres de cadres dirigeants (2010-2015)
- 24 séminaires impliquant 116 cadres supérieurs et 17 experts français
- 2 projets FSP "Appui à la lutte contre la corruption", 2014
- 2 projets FSP "Appui et renforcement de la francophonie au Liban" 2013-2016
- 5 tests de positionnement, 16 sessions, 2 formations de formateurs, 540 participants aux cours de langue française dans le cadre du FSP
- 18 participations aux Salons du Livre Francophone
- Et un partenariat stratégique dans le cadre d'un instrument de coopération Sud-Nord-Sud, le réseau des écoles et instituts de formation de la région MENA - GIFT-MENA.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan and is copyrighted work.

Messages-clé à l'occasion du Forum-Débat

"Le Liban peut à nouveau jouer un rôle phare dans la région, dans le domaine de la formation et de la culture. L'économie digitale, par exemple, est un secteur vital pour l'avenir du pays. Depuis l'émission de la circulaire 331 de la Banque du Liban, plus de 300 millions de dollars ont été investis dans ce secteur et l'ESA pourra contribuer à son expansion, à travers ses nouveaux projets"

(Riad Salamé, Gouverneur de la Banque du Liban)

"Ce qui importe aujourd'hui c'est certainement de célébrer ce 20e anniversaire, mais c'est aussi que cet anniversaire nous donne de l'énergie, conforte cette conviction que nous avons que nous pouvons encore renouveler notre amitié, de lui donner davantage d'ambition, d'ouvrir des perspectives qui nous permettront d'aller ensemble plus loin, et de faire encore, toujours, la démonstration que la coopération franco-libanaise n'est pas seulement utile et ambitieuse, mais qu'elle est aussi pleine d'avenir au bénéfice des Français comme des Libanais"

(Emmanuel Bonne, ambassadeur de France au Liban)

"L'ESA est née de la nécessité de doter le Liban d'une école de l'excellence pour des étudiants libanais désireux de se former, au Liban, dans un établissement de niveau international. A cette nécessité, pour le Liban et les Libanais, a répondu la volonté d'un trio très complémentaire: la Banque du Liban, l'Ambassade de France au Liban et la CCI Paris Ile de France"

(Jean-Paul Vermès, président de la CCI Paris Ile de France)

"Les cadres dirigeants sont des héros souvent isolés, qui ont besoin de soutien et d'accompagnement"

(Nathalie Loiseau,
Directrice de l'Ecole Nationale d'Administration en France)

20 ans de coopération, 20 ans d'innovations

Le hall d'accueil

"1500 start-up naissent chaque année en France. Si nous en créons 250 à Beyrouth, ce sera pas mal"

(Jean-Pierre Lafon, ancien ambassadeur de France au Liban)

"Le Liban porte un message de stabilité pour la région, pour l'avenir"

(Jean Vincent Placé, Secrétaire d'Etat auprès du Premier Ministre, chargé de la réforme de l'Etat et de la simplification)

Le panel "une coopération franco-libanaise participative"

Le panel "Nouveaux modèles de coopération pour servir le Liban et la Méditerranée"

and is copyrighted work

Interview avec la Directrice de l'Ecole Nationale d'Administration en France

Nathalie LOISEAU: Les femmes ont une capacité d'innovation, une modernité dont la fonction publique a besoin

A l'occasion de la visite de la Directrice de l'Ecole Nationale d'Administration française, Mme Nathalie Loiseau, et en présence de l'Ambassadeur de France au Liban, M. Emmanuel Bonne, et de plus de 100 représentants de la haute fonction publique libanaise, l'Institut des Finances Basil Fuleihan a clôturé le programme des Rencontres des Cadres Dirigeants de la Fonction Publique Libanaise, le 26 mai 2016.

Mme Loiseau et M. Bonne avec la promotion 2016 et l'équipe de l'Institut des Finances Basil Fuleihan

A cette occasion, Hadith El Malia s'est s'entretenu avec Mme Loiseau, qui a également participé à l'évènement "Capital Compétence - 20 ans de coopération franco-libanaise", et l'a l'interrogé sur ses impressions, sa vision de la coopération franco-libanaise et de la fonction publique ainsi que ses recommandations aux femmes fonctionnaires:

La coopération franco libanaise

Cet évènement marque une date clé et une réalisation très symbolique, vu que nous célébrons, avec deux autres institutions et programmes phares, 20 ans de coopération franco libanaise au service du développement des compétences du capital humain libanais et la valorisation du savoir-faire français dans la région.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan

> **La société change vite, le monde change vite, et il faut que les administrations changent, elles aussi**

This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan and is copyrighted work.

En tant que Directrice de l'ENA, mais aussi que diplomate et porte-parole de la France, que pensez-vous de l'évolution de ces relations bilatérales et comment les voyez-vous dans l'avenir?

Les 20 ans de ces programmes montrent l'importance que le partenariat entre le Liban et la France peut avoir pour mon pays, pour les français. Le bassin méditerranéen c'est notre mer commune, c'est notre patrimoine commun. Notre avenir est ensemble. Et donc, le fait que des instituts de formation travaillent de part et d'autre à assurer l'avenir, est absolument essentiel. Et

La charte des dirigeants

Un geste d'appréciation de la part des auditeurs à l'attention de M. l'Ambassadeur et Mme Loiseau

> **Le fait que des instituts de formation travaillent à assurer l'avenir est absolument essentiel**

en tout cas, pour une école comme l'ENA, son partenariat avec l'Institut des Finances est une priorité.

L'appartenance au service public

Dans une de vos interviews l'année dernière, vous avez déclaré: "Dans 'École nationale d'administration', il y a le mot 'nation'"... Pensez-vous qu'au-delà des connaissances professionnelles, la fonction publique libanaise aie profité de la coopération avec L'ENA pour renforcer cet esprit de l'appartenance au service public?

Partout dans le monde, en France, au Liban, ailleurs, il y a une attente d'action publique. Les citoyens veulent des services publics efficaces, à la disposition de tous. Ils veulent des fonctionnaires intègres, neutres, à leur écoute. Il y a un besoin de sens, de valeurs de service public dans toutes les administrations dans le monde. Il n'y a pas un pays qui puisse se construire et se développer sans un Etat compétent, fort, capable et respecté. C'est vrai partout, ce n'est pas simple. Il n'y a pas non plus un pays qui puisse dire "Nous y sommes parvenus", mais c'est justement dans ces échanges entre pays, entre écoles, entre Instituts que nous pouvons essayer de partager les bonnes pratiques, de partager les interrogations parce que la société change vite, le monde change vite, et il faut que les administrations changent, elles aussi.

Les femmes travaillant dans le secteur public

Vous avez écrit le livre "Choisissez tout" pour redonner confiance aux femmes, les encourager à faire ce qu'elles aiment dans leur vie active comme dans leur vie personnelle. Quel serait votre message pour les femmes travaillant dans le secteur public en particulier? Auriez-vous un mot à adresser un mot aux femmes fonctionnaires du Liban, confrontées à un contexte et des défis un peu différents?

Je pense que les femmes ne doivent pas s'excuser d'être là où elles sont. Elles ont toutes les compétences pour les postes qu'elles occupent. Elles ne sont pas encore assez nombreuses. Il faut aussi qu'on arrête de penser qu'en s'occupant des femmes, on s'occupe d'une minorité. Les femmes c'est au moins la moitié de la population. On a besoin de leurs talents. On a besoin aussi que la fonction publique ressemble à la société au service de laquelle elle travaille, et pour lui ressembler, il faut autant de femmes que d'hommes. Pour comprendre les enjeux, notamment les enjeux sociaux, il faut des femmes, parce que dans la vie quotidienne, ce sont les femmes qui s'occupent de la famille, ce sont les femmes qui s'occupent des personnes âgées, ce sont les femmes qui accompagnent leur proche chez le médecin, à l'hôpital. Donc, avoir des femmes fonctionnaires c'est aussi mieux comprendre les besoins de la population, et c'est donc mieux travailler dans la fonction publique. Et puis je rajouterais que, tant que les femmes sont minoritaires quelque part dans un milieu professionnel, elles ont une qualité qui est celle des nouvelles venues. Elles ont une capacité à remettre en cause la routine, interroger les habitudes, parce qu'elles ne sont pas en responsabilité depuis de très nombreuses décennies. Donc elles ont une capacité d'innovation, une modernité dont la fonction publique a besoin dans le monde entier, et c'est surement vrai au Liban aussi.

© Institut Des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan
and is copyrighted work.

Bibliothèque des Finances

Tentative d'évasion (fiscale)/Michel Pinçon, Monique Pinçon-Charlot. Paris: Zones, 2015

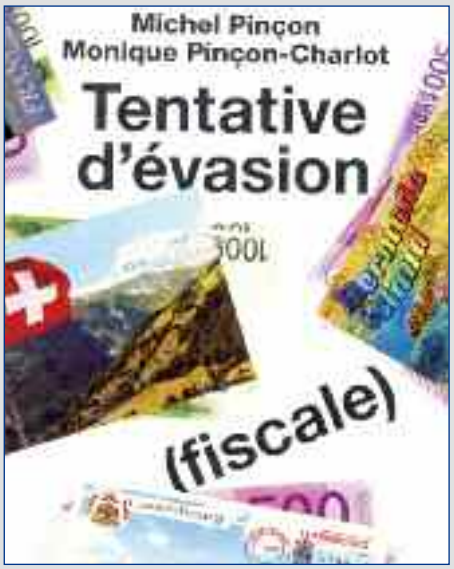

Comment planquer son magot? Inspirés par les récents exemples de Jérôme Cahuzac et de Liliane Bettencourt, deux sociologies décident à leur tour d'extrader leur maigre fortune.

Un jeu de rôle commence, qui va les mener au cœur du système de l'évasion fiscale. Cette tentative d'évasion les conduit d'abord en Suisse, où ils se livrent à une observation in vivo du petit monde doré des exilés fiscaux. De banques en trusts, ils expliquent au passage comment les milliards fugitifs s'abritent derrière un maquis touffu de montages financiers.

Mais si la grande évasion fiscale finit sa course sous les palmiers ou au pied de grands sommets enneigés, elle s'organise en réalité beaucoup plus près de chez nous. Où l'on découvre, de retour en France, les petits arrangements entre amis qui se trament sous la houlette de Bercy... Au-delà des scandales qui font la une, voilà une enquête vivante et accessible permettant de comprendre les rouages de l'évasion fiscale et ses enjeux politiques. Une investigation éclairante dont l'objectif est de battre en brèche le pouvoir symbolique lié à l'opacité de la spéculation financière, à la cupidité et au cynisme des plus riches mobilisés pour accumuler toujours plus d'argent.

Des règles d'or pour un discours réussi!

Les participants et formateurs de la session "Rédiger et prononcer un discours en Français", mai 2016

Si vous avez à rédiger ou à prononcer un discours en langue française, voilà quelques règles utiles:

- Le contenu du discours doit être adapté aux personnes à qui il s'adresse, au contexte et au lieu
- Le discours doit avoir un objectif précis, des messages clairs et spécifiques
- La trame et la structure doivent être cohérentes et les idées bien reliées
- Il faudrait utiliser des marques d'énonciation et une formule d'appel correcte
- Les émotions sont essentielles pour capter l'attention de l'audience
- Le langage doit être soutenu sans être compliqué
- Les citations et les témoignages peuvent enrichir les idées
- Les figures de styles (répétitions, comparaisons etc..) sont utiles pour mettre en relief le message
- L'attitude, l'intonation, le non verbal, le regard, etc… sont essentiels et permettent de faire mieux passer le message
- Enfin, une formation à l'Institut des Finances Basil Fuleihan pourra vous aider à développer vos capacités à rédiger et prononcer un bon discours!

Les participants à la deuxième édition du programme

N'hésitez pas à vous renseigner auprès du département de Formation: training@finance.gov.lb

© Institut Des Finances Basil Fuleihan
This document was downloaded from the website of Institut Des Finances Basil Fuleihan
and is copyrighted work.